السبيل إلى تفعيل دور التعليم الأساسي «الابتدائي» اليمني في تجذير الثقافة الديمقراطية والمدنية

مجيب الحميدي (اليمن).

ملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تحفيز وزارة التربية والتعليم اليمنية على إصدار قرار بتحديث إستراتيجية التعليم الأساسي اليمني؛ لمعالجة ثقافة العنف من خلال إدماج الثقافة الديمقراطية والمدنية ومفاهيم التعايش والتسامح في مادتي التربية الاجتماعية والتربية الإسلامية في التعليم الأساسي "الابتدائي" وتوسيع نطاق هذا التعليم، ليشمل الأطفال المعرضين لاستقطابات جماعات العنف المسلح.

وتحدد الورقة آليات تطبيق هذه الإستراتيجية ضمن مسارات مستعجلة ومسارات مستقبلية وتستعرض الورقة مبررات صدور مثل القرار وأهميته في سياق تداعيات الوضع الأمني بعد سيطرة المليشيات على مؤسسات الدولة وانهيار المنظومة العسكرية والأمنية .

وبعد استعراض الورقة للمشكلة وتحليل البيانات توصلت إلى عدد من النتائج والتوصيات أهمها أن معظم المقاتلين في صفوف الجماعات المسلحة من المرحلة العمرية المؤهلة للالتحاق بالتعليم الأساسي، وبعضهم لم يشمله هذا التعليم أو انخرط فيه وغادره تحت ضغوط معيشية، وبالنسبة لبقية المنخرطين لم تتمكن مناهج التعليم الأساسي من تحريرهم من ثقافة العنف والصراعات القبلية والطائفية، في الوقت الذي تبنت فيه مليشيات العنف مناهج خاصة لتعزيز ثقافة العنف. وأوصت الدراسة بضرورة تحديث إستراتيجية التعليم الأساسي لتستجيب لهذه التحديات.

"جرس"

" لقد انفق المجتمع الإقليمي والدولي مليارات الدولارات في سبيل مواجهة تداعيات تصاعد العنف في اليمن في أشهر معدودة من هذا العام 2015م، وخسر اليمن مليارات الدولارات بالإضافة إلى الكم الهائل من الخسائر البشرية وما خلفته الحرب من دمار وإعاقات مستدامة.

ومن مصلحة اليمن بشعبه ومقدراته ومن مصلحة دولة الجوار والدول المانحة أن تتلافى المزيد من الخسائر المستقبلية وأن يذهب الجزء اليسير من تكلفة الحرب في سبيل ترسيخ السلام والثقافة المدنية بواسطة تعميم التعليم الأساسي وتوفير الحوافز للمنخرطين في التعليم الأساسي واستيعاب جميع المناطق وتحديث مناهج التعليم الأساسي وتضمينها للثقافة المدنية والديمقراطية بعد أن أنهكت الحرب جميع الأطراف واتضح لجميع العقلاء أن التعايش والحوار خيار إجباري لا مناص منه للحفاظ على مصالح الجميع واستقرار الحياة.

خلفية المشكلة:

في ظل التعقيدات السياسية التي مرت بها اليمن وهي تحاول الانتقال نحو الديمقراطية والدولة المدنية الجديدة وما رافق ذلك من هشاشة أمنية بعد انهيار الأجهزة الأمنية واحتلال المليشيات لمؤسسات الدولة ؛ تفاقمت ظواهر العنف وتراجع دور المجتمع المدني و الحركة الشبابية في حماية منجزات التغيير الديمقراطي والمدني في اليمن، و انخرط الكثير من الأطفال في العمليات الحربية ولا سيما في المحافظات المحرومة من التعليم الأساسي.

جميع هذه التعقيدات تفرض على المؤسسات المعنية بالتخطيط للتعليم في اليمن عندما تستقر الأوضاع مراجعة إستراتيجية التعليم الأساسي لتواكب هذه التغيرات وما فرضه الحراك العربي و فرضته وثائق الحوار الوطني التي أكدت على ضرورة بناء جمهورية ديمقراطية مدنية اتحادية وما تفرضه ضرورة الخروج من اللحظة الراهنة بضغوطاتها الأمنية والاقتصادية والسياسية .

و إذا كان التعليم هو المنطلق الحقيقي لأي تغيير عميق وواسع النطاق ، فإن إصلاح إستراتيجية التعليم هو المدخل الأساسي لتجذير الثقافة المدينة ومعالجة ثقافة العنف . ومع إعلان هذا العام 2015م عاماً للتعليم في اليمن ، وبعد الضرائب الباهظة لفاتورة العنف التي دفعها اليمن في الشهور الأخيرة فإن الفرصة ما تزال سانحة لمراجعة إستراتيجية التعليم الأساسي وتضمينها أهم ما تحتاج إليه من مضامين حقوقية وديمقراطية ومدنية تساعد على تحقيق الانتقال الديمقراطي وتجنيب اليمن ويلات الدمار والعنف في المستقبل.

و التعليم الأساسي يشكل القاعدة الأساسية للنظام التعليمي في أي بلد، و حسب إحصائيات وزارة التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية في العام الدراسي 2009/2010 فقد ارتفع عدد الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي إلى حوالي (4189681) تلميذ وتلميذة(التقرير الإحصائي لوزارة التربية، 2010). وأفاد تقييم خارجي تابع للبنك الدولي بأن «مشروع تطوير التعليم الأساسي في اليمن يتمتع بإمكانية أن يصبح نقطة تحول رئيسية لليمن ونموذجا للإصلاح في المستقبل «(worldbank، 2010).

بيان المشكلة:

مرت اليمن بمخاض سياسي انتقالي عسير محفوف بمخاطر كثيرة مع تصاعد ظواهر العنف وسيطرة المليشيات المسلحة على أجزاء كبيرة من البلد، وما نتج عن ذلك من تداعيات أدت إلى تعرض اليمن لعاصفة عسكرية إقليمية. ويفرض هذا الواقع تظافر جميع الجهود لدعم عملية التغيير الديمقراطي والمدني وتحقيق السلام والاستقرار والعبور الآمن من مرحلة الصراع العنيف على السلطة إلى التداول السلمي الديمقراطي للسلطة..

ومن الجهود الهامة والضرورية لإنجاح علمية الانتقال الديمقراطي المدني وتعزيز ثقافة الحقوق والحريات؛ تضمين الثقافة الديمقراطية والمدنية في التعليم الأساسي ليواكب التغيرات ويستجيب للتحديات ويساهم في إعداد الأجيال الجديدة للحياة الديمقراطية والمدنية من خلال إصدار قرار بتحديث إستراتيجية

التعليم الأساسي التي صدرت في 2004 ولم تعد قادرة على الاستجابة للتحديات الجديدة مع فشلها في توسيع نطاق المستهدفين ليشمل المناطق المحرومة وعجزها عن تجذير الثقافة المدنية .

وتتلخص الإشكالية فيما يترتب على قصور التعليم الأساسي من استيعاب جميع المستهدفين وضعف مخرجاته مع ضعف الثقافة المدنية والديمقراطية ؛ من كوارث جعلت الكثير من الأطفال الذين يقع معظمهم خارج الإطار الاستيعابي للتعليم ضحية لبعض التيارات التي وظفتهم في مشاريع العنف في الأحداث العنيفة التي اندلعت في 2011م وتصاعدت بصورة كبيرة أثناء إعداد هذا التقرير في الأشهر الأولى من عام 2015م. وقد أشار تقرير أممي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون إلى مجلس الأمن الدولي إلى أن المنظمة الدولية وشركاؤها رصدوا تجنيد الأطفال في اليمن في صفوف الجماعات القبلية المسلحة و مليشيات الجماعات الدينية. ورصد التقرير مقتل 159 طفلا، وكذا جرح 363 آخرين خلال العام 2011. ولا شك أن هذا الرقم قد تضاعف كثيراً مع تصاعد أحداث العنف في هذا العام 2015م.

وفي السياق ذاته أجرت منظمة سياج لحماية الطفولة في اليمن دراسة ميدانية خلصت إلى أن تجنيد الأطفال في صفوف الحوثيين يصل إلى ما نسبته 50% مقابل 40% لمجندين أطفال يقاتلون في صفوف القبائل والجيش والجماعات الدينية المسلحة ويظهر (الملحق رقم 1) بعض الصور التي توضح حقائق تجنيد أطفال اليمن في مشاريع العنف وأثناء إعداد هذه الورقة في تاريخ 14 ابريل 2015 صدر قرار أممي من مجلس الأمن برقم «2216» يعتمد مشروع القرار العربي بشأن اليمن تحت الفصل السابع ومن ضمن بنود القرار «الكف عن تجنيد الأطفال وتسريح جميع الأطفال في صفوف قوات الحوثيين».

والمفارقة الغريبة أنه مع ضعف الثقافة الديمقراطية والحقوقية المدنية في المنهج الدراسي الرسمي وقصور التعليم الأساسي عن استيعاب جميع المستهدفين بادرت بعض جماعات العنف إلى استيعاب الطلبة وتدريسهم وتعديل المنهج بطريقة سلبية لتدعيم ثقافة العنف بما في ذلك المناهج العلمية كمناهج الرياضات كما نلاحظ في (الملحق رقم 2) .

ولأن الدراسات والشواهد السابقة وغيرها تؤكد أن أكثر المنخرطين في العنف من الفئة العمرية التي يجب أن يستهدفها التعليم الأساسي، فإن هذه الورقة ترى أهمية إعادة النظر في إستراتيجية التعليم الأساسي ليشمل جميع المستهدفين ويعمل على إعداد الأجيال لحياة ديمقراطية مدنية.

أصحاب المصلحة:

المستفيد المباشر من قرار تحديث الإستراتيجية هم الأجيال الذين سيكونون روافع التغيير السلمي أو وقود الحراك العنيف والمدمر في المستقبل ومن مصلحة المجتمع السياسي والمدني ورجال المال والأعمال الضغط على المجلس الأعلى لتخطيط التعليم و وزارة التربية والتعليم وجميع المستفيدين من الاستقرار الحقيقي للوضع السياسي والاقتصادي في اليمن بما ذلك المحيط الإقليمي والدولي. من مصلحة جميع هذه الأطراف المساعدة على اتخاذ قرار عاجل بإعادة النظر في إستراتيجية التعليم الأساسي وتحديثها لتوسيع نطاق التعليم الأساسي ضمن إستراتيجية حديثة تهدف إلى إعداد الأجيال لحياة ديمقراطية ومدنية سلمية وآمنة.

ولأن إستراتيجية التعليم الأساسي الحالية مدعومة من البنك الدولي والجهات المانحة، ، تتوجه هذه الورقة للجهات المانحة لمطالبتها بربط استمرار الدعم في المستقبل بتعديل الإستراتيجية وتضمينها الثقافة الديمقراطية والمدنية، ، نظراً لأهمية ذلك بالنسبة لمصالح الجهات المانحة نفسها التي من مصلحتها استقرار الوضع السياسي في بلد مثل اليمن بموقعه الاستراتيجي بالنسبة للأمن الإقليمي و العالمي.

لقد انفق المجتمع الإقليمي والدولي مليارات الدولارات في سبيل مواجهة تداعيات تصاعد العنف في اليمن،

وخسر اليمن مليارات الدولارات بالإضافة إلى الكم الهائل من الخسائر البشرية وما خلفته الحرب من دمار وإعاقات مستدامة.

ومن مصلحة اليمن بشعبه ومقدراته ومن مصلحة دولة الجوار والدول المانحة أن تتلافى المزيد من الخسائر المستقبلية وأن يذهب الجزء اليسير من تكلفة الحرب في سبيل ترسيخ السلام والثقافة المدنية بواسطة تعميم التعليم الأساسي وتوفير الحوافز للمنخرطين في التعليم الأساسي واستيعاب جميع المناطق وتحديث مناهج التعليم الأساسي وتضمينها للثقافة المدنية والديمقراطية بعد أن أنهكت الحرب جميع الأطراف واتضح لجميع العقلاء أن التعايش والحوار خيار إجباري لا مناص منه للحفاظ على مصالح الجميع واستقرار الحياة.

فرضية الورقة:

إعادة النظر في إستراتيجية التعليم الأساسي لتوسيع نطاقه وتحديثه لتضمين الثقافة الحقوقية والديمقراطية المدنية مفاهيم التعايش والتسامح ؛ سيؤدي إلى تعزيز عملية الانتقال الديمقراطي والمدني في اليمن وتجفيف منابع العنف .

الخيارات المتاحة:

تتوفر عدد من الخيارات الضرورية لمعالجة المشكلة عبر مسارات مستعجلة ومسارات مستقبلية وجميع هذه الخيارات تركز على ثلاثة محاور هي :

1. استكمال ما لم يتم تنفيذه من الإستراتيجية السابقة ولا سيما توسيع نطاق المستهدفين بالتعليم الأساسي فما تزال الدراسات تؤكد وجود ما يقارب 25% من المستهدفين خارج إطار التعليم وهؤلاء يكونون في الغالب ضحايا سهلة لتجار الحروب وعصابات العنف.
2. سرعة تعديل المناهج الدراسية وتعزيز المفاهيم الحقوقية والديمقراطية والمدنية ومفاهيم التعايش والتسامح وإدماجها في التربية الدينية والاجتماعية على وجه التحديد.
3. تحديد برامج تأهيلية لتدريب المعلمين على كيفية تعميق الوعي بالحريات والحقوق وتنمية التفكير الناقد وتنمية ثقافة الحلول السلمية للصراعات.

ولتحقيق ذلك أمام وزارة التربية عدد من الخيارات المكنة منها:

الخيار الأول : الحلول الجزئية:

ويتضمن هذا القرار اتخاذ قرارات منفردة وجزئية بتعديل بعض المناهج وإدراج بعض المفاهيم المدنية والديمقراطية و استحداث مدراس جديدة للتعليم الأساسي في بعض المناطق المحرومة. ومثل ها الخيار لن يكون مجدياً مع غياب المعالجة الشاملة للمشكلة ولن يجد الدعم الكامل في ظل غياب إستراتيجية واضحة تحظى بدعم إقليمي ودولي.

- تكليف الفريق السابق للإستراتيجية بتطوير الإستراتيجية. وهذا الخيار يبدو خياراً ترقيعياً لأن الفريق السابق رغم جسام الجهود التي بذلها استنفذ كل طاقاته وجهوده في الإستراتيجية السابقة ويفتقر إلى بعض الخبراء المتخصصين في تجذير الثقافة الديمقراطية والمدنية في المناهج التعليمية، فضلا عن كون هذا الخيار غير قادر على اجتذاب الدعم لإستراتيجية جديدة لأنه علمه سيبدو وكأنه عملية ترقيع للإستراتيجية السابقة.

- صدور قرار تربوي بتحديث الإستراتيجية بفريق جديد من الخبراء المحليين والاستعانة ببعض الخبراء الأجانب.

والخيار الأخير هو الخيار الذي تختاره هذه الورقة فهذا الخيار لا يتوقف عند المعالجات الجزئية مثل الخيار السابق و يستوعب الخيار الثاني ويضيف إليه تجديد الفريق السابق للإستراتيجية بدماء وخبراء متخصصون وفي سياق هذا الخيار يمكن إعداد خطة متكاملة لاستكمال البنية التحتية للتعليم الأساسي وتوسيع نطاقه، وتعديل المناهج لتضمينها الثقافة الديمقراطية والمدنية وما تراه اللجنة من جوانب نقص أخرى وإعداد برامج تدريبية متكاملة لإعداد المعلمين لتدريس المنهج الجديد . .

الخطوات الإجرائية لمواجهة المشكلة:

في حال اعتماد الخيار الثالث لمواجهة المشكلة بإصدار قرار بتشكيل لجنة لإعادة صياغة إستراتيجية التعليم الأساسي لتوسيع نطاق التعليم الأساسي وتعديل المناهج يمكن مرحلة عمل اللجنة على النحو الآتي:

1. قيام اللجنة بتحليل إستراتيجية التعليم الأساسي الحالية وتحديد جوانب النقص والافتقار إلى المضامين الحقوقية والمدنية.
2. مراجعة الدراسات التقييمية لواقع التعليم الأساسي اليمني في ضوء التوجهات العالمية واستخلاص النتائج.
3. قيام الإستراتيجية بحصر جميع الأطفال الذين لم يستوعبهم التعليم الأساسي وتحديد آلية سريعة لإدماجهم في التعليم واقتراح المحفزات المناسبة لتحقيق ذلك وتوفير الاحتياجات.
4. تضمين الإستراتيجية آليات واضحة لدمج الثقافة الديمقراطية والمدنية في التربية الدينية والاجتماعية.
5. تضمين الإستراتيجية محددات واضحة لتجاوز الأنماط التسلطية والتقليدية في وسائل وأساليب التدريس وترسيخ أساليب الحوار واستراتيجيات الإقناع .
6. تحديد مسارات مستعجلة ومستقبلية لتدريب المعلمين على تطبيق المناهج والأساليب الجديدة.

التقارير والبيانات:

من أهم التقارير والبيانات التي استعانت بها هذه الورقة ما يلي :

1. إستراتيجية التعليم الأساسي لعام 2004م .
2. التقرير الإحصائي لوزارة التربية والتعليم اليمنية في 2010م.
3. القانون العام للتربية والتعليم في اليمن الصادر عام 1992م وجميع المدونات التطبيقية للسياسات التعليمية في اليمن.
4. تقرير البنك الدولي والدراسات الخاصة بتقييم التعليم الأساسي.
5. تقارير الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني حول تجنيد الأطفال في اليمن في مشاريع العنف الداخلي.

الجدول الزمني :

1. إعداد الدراسة من يناير إلى نهاية ابريل
2. ترويج الدراسة من بداية يونيو لمدة شهرين في حال استقرار الأوضاع وتشكيل حكومة جديدة

وما لم سيتم تعليق الترويج إلى حين توقف الحرب وتشكيل الحكومة.
3. تطبيق التوصيات بتشكيل لجنة لتحديث الإستراتيجية بعد شهرين من الترويج.
4. تعديل المناهج وإعداد الأدلة الإرشادية خلال ثلاثة أشهر بعد تعديل الإستراتيجية.

التسويق:

تتولى المؤسسة اليمنية لتنمية الثقافة المدنية الترويج لهذا القرار بالتواصل مع مركز الدراسات والأبحاث و التطوير التربوي، وقطاع التعليم الأساسي، ومن واقع علاقة الباحث بالمركز وعمله في مجال تدريب وتأهيل المعلمين؛ فإن الفرصة مؤاتية لتفاعل هذه الأطراف مع هذه الورقة والتعاون في إيصالها إلى جميع الأطراف الفاعلة من أصحاب المصلحة والجهات المانحة وفق جدول زمني ينتهي باستصدار قرار تحديث الإستراتيجية لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة من المتابعة والمراقبة.

الخاتمة:

نلخص في أخر هذه الورقة إلى تحديد النتائج والتوصيات.

أولاً النتائج:

توصلت هذه الورقة إلى النتائج الآتية:

1. فشل التعليم الأساسي اليمني في استيعاب جميع المستهدفين جعل الكثير من الأطفال ضحية سهلة لتجييشهم من المليشيات المسلحة في الصراع الطائفي والقبلي في اليمن.
2. المناهج الدراسية الحالية غير قادرة على مواجهة ثقافة العنف والاحتراب القبلي والطائفي وتعزيز ثقافة التعايش والحقوق والحريات.
3. بعض الأطفال المنخرطين في المليشيات المسلحة يتلقون تعليم أساسي في مناطق خاضعة لسيطرة المليشيات ويساهم في تغذية ثقافة العنف.
4. مع توسع نطاق الصراع السياسي والعسكري إلى المحافظات الرئيسية اندفع الكثير من الأطفال المنخرطين في التعليم الأساسي إلى المعسكرات المختلفة وتم إجبار بعض الأطفال على التجنيد.
5. مع استمرار الصراع العنيف في اليمن تتصاعد ثقافة الثارات وتنمو النزعات الانتقامية مما يهدد بمستقبل أكثر مأساوية ما لم تتم معالجات متعددة لمواجهة ظاهرة العنف والصراع وأهم هذه المعالجات يتحملها التعليم الأساسي.

ثانياً التوصيات:

توصي الورقة بالآتي:

1. إصدار قرار بتشكيل لجنة خبراء لإعادة النظر في الإستراتيجية الوطنية للتعليم الأساسي الصادرة في 2004 لتوسيع نطاق التعليم الأساسي وإعداد إستراتيجية جديدة.
2. ضرورة قيام اللجنة بحصر الأطفال الذين لم يشملهم التعليم الأساسي وتحديد آليات استيعابهم وتحفيز أولياء أمورهم على إتاحة الفرصة لأبنائهم للالتحاق بالتعليم.
3. ضرورة تحديث مناهج التعليم الأساسي و تعزيز إدماج الثقافة الديمقراطية والمدنية ومفاهيم التعايش والتسامح في مناهج التربية الاجتماعية والإسلامية.
4. ضرورة تحديث برامج تدريب المعلمين لتشمل إعدادهم على مواجهة ثقافة العنف وتنمية الثقافة

الديمقراطية والمدنية.

5. ضرورة توفير حوافز مادية ضمن برامج الضمان الاجتماعي لبعض الأسر الفقيرة التي تدفع بأطفالها إلى سوق العمل أو التجنيد وتحرمهم من التعليم تحت ضغط الحاجة وتحدد الإستراتيجية الجديدة آلية عملية لحصر هذه الأسر.

الملاحق:

الملحق رقم – 1 – الذي يوضح تجنيد الأطفال المحرومين التعليم الأساسي في مشاريع العنف:

الملحق رقم – 2 – الذي يوضح طريقة تعديل المناهج العلمية لتعزيز ثقافة العنف